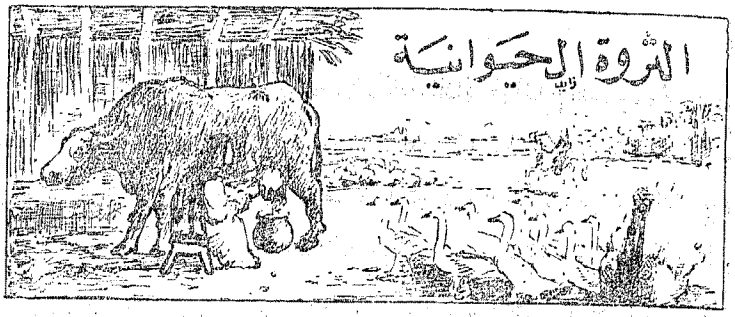

اللحوم فى مصر

نقصها — أسبابه — وسائل علاجه

للأستاذ محمد على قاسم

بكالوريوس العلوم الزراعية واخصائى تربية الحيوان

وعضو مجلس النواب

أهمية اللحوم فى غذاء الانسان :

يقتصر هذا البحث على استقصاء أسباب نقص اللحوم فى مصر ووسائل علاج هذا النقص . لهذا نذكر باختصار أهمية اللحوم فى غذاء الانسان ، فالمنتجات الحيوانية البروتينية كاللحم واللبن ومنتجاته والبيض . . . الخ تعتبر من أهم المواد الغذائية اللازمة لحفظ صحة الانسان ، ونمو الأجسام وتقويتها وزيادة الحيوية فيها .

وقد لوحظ فى أعقاب الحرب العالمية الأولى أن نقص البروتين الحيوانى فى غذاء الانسان كان له أكبر الأثر فى انتشار الأمراض وانحطاط المستوى العقلى خصوصا بين الأطفال والمراهقين . كذلك بدأت آثار سوء التغذية خلال الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها تشغل بال المفكرين والمصلحين فى جميع أنحاء العالم ، بعد أن تبين حدوث نقص عام فى الحيوانات فى جميع الدول يخشى معه حدوث آثار ضارة بصحة السكان .

وقد اهتمت هيئة الأمم المتحدة بالأمر فكونت هيئة فنية كبيرة تدعى « هيئة التغذية والزراعة العالمية » . وتعتبر العناية بالإنتاج الحيوانى وزيادة المنتجات الحيوانية لرفع مستوى التغذية من أهم أغراض هذه الهيئة .

إنتاج مصر من اللحوم :

لم تصل مصر حتى الآن إلى درجة الاستكفاء الذاتى فى إنتاج اللحوم ، وقد كانت هذه حال مصر حتى فى أشد السنين رخاء ، فكانت قبل الحرب الأخيرة تعتمد فى استكمال النقص فى اللحوم اللازمة لها على استيراد كميات كبيرة منها من الخارج ، سواء أكان هذا الاستيراد على هيئة حيوانات حية أم لحوما محفوظة فى شتى صور الحفظ .

وهذا أمر لا يليق ببلد كمصر ، تعتمد فى اقتصادها القومى أولا وقبل كل شىء على الانتاج الزراعى ، وتبلغ مساحة الأراضى الزراعية فيها نحو ستة ملايين من الأفدنة ويسكنها نحو عشرين مليونا من الأنفس .

ومن الجدول الآتى يمكن دراسة التطور الذى حدث فى تعداد السكان فى مصر بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٤٧ . والتطور المقابل له فى تعداد الحيوانات التى يمكن استهلاكها بالذبح فى نفس الفترة :

النوع	تعداد عام ١٩٣٧	تعداد عام ١٩٤٧	النسبة المئوية للتغيير
تعداد السكان	١٥,٩٣٢,٦٩٤	١٩,٠٩٠,٤٤٨	+ ١٩,٨ ٪
الجاموس	٠,٩٥٦,٢١٦	١,٢٣٨,٧٥٦	+ ٢٩,٥ ٪
الأبقار	٠,٩٨٣,٣٩٨	١,٣١٧,٦٣٩	+ ٣٣,٩ ٪
الإبل	٠,١٥٤,٨٠٤	٠,١٩٦,٠٨٤	+ ٢٦,٦ ٪
الأغنام	١,٩١٨,٩٤٦	١,٨٦٨,٢٦١	— ٢,٦ ٪
الماعز	١,٣١٠,٩٨٦	١,٤٧٣,٨٤٠	+ ١٢,٤ ٪

ومن هذه المقارنة يتبين الآتى :

١ — حدث نقص فى تعداد الأغنام فى عام ١٩٤٧ عما كان عليه فى عام ١٩٣٧ ، بالرغم من تلك الزيادة الكبيرة فى تعداد السكان .

٢ — حدثت زيادة فى تعداد الماعز ، ولكنها زيادة أقل نسبيا من الزيادة التى طرأت على تعداد السكان ، فكأنه حدث هناك نقص نسبى فى الماعز بالبلاد .

٣ — حدثت زيادة نسبية فى تعداد الجاموس والأبقار والجمال ، ولكنها مع ذلك زيادة لا تتمشى مع الزيادة التى طرأت على استهلاك اللحوم نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة . وزيادة المقدرة الشرائية عند بعض الطبقات نسبيا .

كما حدث أيضا نقص كبير فى تعداد الدواجن ، فمثلا نقص الدجاج فى نفس المدة بنسبة ٣٩,٤ ٪ حيث كان نحو ٢٦,٩ مليون دجاجة فى عام ١٩٣٧ فانخفض إلى نحو ١٦,٣ مليون دجاجة فى عام ١٩٤٧ .

ولعل من المناسب أن نبين فى الجدول الآتى مقارنة بين ما يخص كل مائة فرد من السكان فى مصر من الثروة الحيوانية « حيوانات اللبن واللحم فقط » والقدر المقابل له فى بعض الدول الأخرى :

الدولة	عدد الحيوانات التى تخص كل مائة فرد من السكان			
	جاموس	أبقار	أغنام وماعز	خنازير
الدانمارك	—	١٠٠	٦,٧	١٠٠
الولايات المتحدة	—	٥٠	٥٠	٥٠
فرنسا	—	٣٣,٣	٢٥,٥	١٦,٧
انجلترا	—	١٤,٣	٣٣,٣	١٠
مصر	٦,٥	٦,٩	١٧,٥	,٢٦

وبالرغم مما توضحه هذه المقارنة من نقص نصيب الشعب المصرى من حيوانات اللحم واللبن من الناحية العددية ، فإنه إذا أضيف إلى ذلك نقص وزن حيوانات اللحم المصرية عن مثيلاتها الأوربية وملاحظة أن الماشية عندنا تستخدم استخداما أساسيا فى الأعمال الحقلية وليست مخصصة لإنتاج اللبن واللحم فقط كما هو الحال فى الدول الأخرى الراقية ، لا تضح لنا أن نصيب الشعب المصرى من اللحوم ضعيف جدا

وقد حسب نصيب الفرد من اللحم فى مصر فوجد ٦,١٥ أرطال فى السنة ، مقابل ١٠٠ رطل فى انجلترا ، و ١٤٠ رطلا فى الولايات المتحدة ، و ١٦١,٦٠ فى الدانمارك .

ملاحظة : أدخلنا فى هذه الإحصائية الخنازير لأهميتها بالنسبة للدول الأجنبية كحيوان للحم وتأثيرها فى هذه المقارنة بالذات .

ولاشك أن هذه المقارنة توضح بدقة أن الشعب المصرى دون غيره بكثير من الشعوب الراقية فى تربية الحيوان .

لذلك كان على البلاد عامة ، وعلى قادتها من زراعيين أو اقتصاديين خاصة أن يولوا هذا الأمر ما يستوجبه من عناية ، رفعاً لمستوى المعيشة واقتصاداً للاموال التى تذهب خارج البلاد ثمنا للحيوانات واللحوم المستوردة ، وتوفيرا لمادة تموينية هامة ، وإجراء احتياطيا للظروف حتى لا تؤخذ البلاد على غرة بسبب ظروف قاهرة كالحروب ، فتشعر بنقص فجائي فى المواد الغذائية المستوردة لا تستطيع تعويضه بسهولة ، هذا فضلا عن أن العناية بالثروة الحيوانية ستزيد بدون شك من الثروة القومية .

تاريخ أزمة اللحوم الحالية فى مصر :

لم تظهر الأزمة الملحوظة الآن فى نقص اللحوم بمصر فجأة ، وإنما كان هناك نقص فى اللحوم فى أواخر عام ١٩٣٩ قبل نشوب الحرب الكبرى الأخيرة . ثم تحول هذا النقص الى أزمة فى خلال هذه الحرب بسبب انقطاع ورود الماشية والأغنام واللحوم ومنتجاتها إلى مصر من الخارج ، واقتصر الوارد أثناء فترة الحرب على الحيوانات التى كانت ترد من السودان فقط . إلا أن هذه أيضا كانت تستولى عليها القوات البريطانية للاستعانة بها فى تموين جيوشها .

ومع ذلك لم يصل النقص فى اللحوم إلى درجة الأزمة الحادة ، إلا عندما أخذت مئات الألوف من الجنود البريطانيين وحلفائهم والأسرى يفدون على مصر بسبب ظروف الحرب ، ولم تكف لحوم الماشية والأغنام المستوردة من الخارج لسد حاجتهم ، فأخذوا يشاركون المصريين فى أرزاقهم ومن بينها اللحوم طبعا .

وقد أيدت الاحصائيات فى عام ١٩٤١ حدوث نقص كبير فى عدد الحيوانات الصالحة للذبح بالبلاد عما كانت عليه قبل نشوب الحرب ، كما يتبين من الجدول الآتى :

نوع الحيوان	تعداد ١٩٣٩	تعداد ١٩٤١	نسبة العجز
جاموس	٠،٩٦٥،٨٢٦	٠،٩١٢،٧٦٠	٥،٥٪
ابقار	١،٢٢٩،٨٧٩	٠،٩٩١،٢٣٣	١٩،٤٪
ابل	٠،١٧٥،٤٤٨	٠،١٤٦،٠٣٢	١٦،٨٪
اغنام	١،٨٩٦،٦١٨	١،٢٤١،٩٦٤	٣٤،٥٪
ماعز	١،٠٨٨،١٧٥	٠،٦٧١،٢٦٠	٣٨،٣٪

ولا شك أن هذا نقص كبير فى الوقت الذى كان يزداد فيه عدد السكان ، ويزداد فيه استهلاك اللحوم .

وإذا كانت هذه الاحصائيات تظهر أن النسبة المئوية النقص فى عدد الأغنام والماعز قد بلغت درجة أكبر من مثيلاتها فى الجاموس والأبقار والابل ، فإنه يجب ألا يفوتنا أن نشير إلى أن تأثير العجز فى عدد الحيوانات الكبيرة الحجم له أثر مضاعف نظرا لإنتاجها الكبير من اللحم ، إذا قيست بالنسبة لإنتاج حيوانات اللحم الصغيرة الحجم نوعا كالأغنام والماعز ، فضلا عن صعوبة تعويض الأولى بالنسبة للثانية ، وطول الفترة اللازمة لتربية وإنتاج سواها .

ولولا أن أسعار اللحوم اذ ذاك كانت مجزية للمربين لنقص عدد حيوانات التربية للحم عن هذا القدر كثيرا . كذلك فإنه لولا شدة الحاجة إلى الاكثار من إنتاج الالبان ومنتجاتها بسبب حالة الحرب التى دفعت الى تربية عدد كبير من ماشية اللبن والجاموس والاحتفاظ بها لهذا الغرض ، لتناقص عدد الحيوانات بالبلاد إلى درجة أكبر من ذلك بكثير .

ومما لاشك فيه أن هذا النقص كان كبيرا جدا ، وداعيا للتفكير الجدى فى وضع علاج سريع لوقفه وتعويضه ، فأخذت الحكومة تعمل على حل هذه المشكلة التموينية الخطيرة وبدأت فى نوفمبر سنة ١٩٤١ تسن التشريعات ، لتحديد أيام خاصة من كل أسبوع لذبح الحيوانات وبيع اللحوم ، مع الحد من متوسط عدد المذبوحات اليومية من كل نوع من الحيوان عما كان عليه فى حالة السلم ، وذلك قصد إنقاص كميات اللحوم المستهلكة

بالبلاد. وقد نقصت اللحوم المذبوحة بهذه الوسيلة إلى نحو نصف ما كانت عليه قبل الحرب تقريباً .

ولكن الحكومة لم تعمل فى الوقت نفسه عملا إيجابيا ، لزيادة عدد حيوانات اللحم عن طريق تشجيع تربية الحيوان بالبلاد ، ولذلك لم يضع عملها فى هذا الصدد حداً لهذه المشكلة ، وانما كان عملها بمثابة المسكن الوقتى الذى أخفى آثار العلة الى حد ما ، ولكنه لم يقض على أسبابها ، فلم تلبث ازمة اللحوم ان اشتدت مرة اخرى بعد رفع القيود التى كانت مفروضة فى زمن الحرب ، وتزايد حاجة البلاد الى اللحوم يوما بعد يوم ، بسبب زيادة عدد السكان ، وزيادة الأجور وارتفاع مستوى المعيشة عامة .

الموقف بعد انتهاء الحرب :

وضعت الحرب أوزارها ، وأخذت البلاد تشعر ببعض الظواهر الدالة على انفراج ازمة اللحوم ، وكان ذلك نتيجة ورود عدد لا بأس به من الماشية والأغنام تباعا من بلاد الحبشة والسودان وبرقة ، كما وردت كميات لا بأس بها من منتجات اللحوم من بلاد أخرى . وفى نفس الوقت نقص استهلاك اللحوم ، بسبب انتهاء الحرب ورحيل الجيوش الأجنبية عن بلادنا ، فى حين استمرت قيود الذبح قائمة ، وبقى استهلاك اللحوم محدوداً بتشريعات الحرب فترة طويلة بعد انتهائها ، كما أن الاقبال على مشروعات تربية الحيوان والتوسع فيها كان له أثر كبير فى توفير عدد من حيوانات اللحم بالبلاد .

وقد جاء احصاء الحيوانات الصالحة للذبح فى عام ١٩٤٥ « نهاية الحرب » ومقارنته بما كان عليه الحال فى عام ١٩٣٩ « بداية الحرب » مؤيداً للشعور بأن الحالة فى عام ١٩٤٥ قد تحسنت عما كانت قد وصلت اليه فى عام ١٩٤١ خصوصا فى حالة الجاموس والأبقار .

نوع الحيوان	تعداد عام ١٩٣٩ بداية الحرب	تعداد عام ١٩٤٥ نهاية الحرب	النسبة المئوية للزيادة او النقص فى عام ١٩٤٥	النسبة المئوية للعجز فى عام ١٩٤١
جاموس	٠،٩٦٥،٨٢٦	١،٠٦٤،١١٨	+ ١٠،٠	— ٥،٥
ابقار	١،٢٢٩،٨٧٩	١،٢٦٥،١٨٥	+ ٢،٩	— ١٩،٤
ابل	٠،١٧٥،٤٤٩	٠،١٦١،٧٩٩	— ٧،٨	— ١٦،٨
أغنام	١،٨٩٦،٦١٨	١،٣٨٥،٠٤٥	— ٢٧،٠	— ٣٤،٥
ماعز	١،٠٨٨،١٧٥	١،٧٣١،٦٤٢	— ٣٢،٨	— ٣٨،٣

وقد فعلت جميع هذه العوامل مجتمعة فعلها فى تخفيف حدة الشعور بالأزمة ، كما أوجدت شعورا باتجاه سير الأمور نحو العودة الى الحالة الطبيعية ، وإن لم تكن قد بلغتها إذ ذاك ؛ فرفعت الحكومة القيود التى كانت مفروضة على ذبح الحيوانات وتداول لحومها .

النتائج التى ترتبت على فك قيود الذبح :

اذا كان قد ترتب على استيراد الحيوانات من خارج البلاد بعد الحرب زيادة فى عدد حيوانات اللحم ، كما ترتب على رحيل الجيوش الأجنبية عن البلاد توفير فى استهلاك اللحوم ، فإن الآثار التى ترتبت على فك قيود الذبح وزيادة استهلاك اللحوم بدأت تظهر مرة اخرى ، وتشتد يوما بعد يوم ، كما اخذت أسعار الحيوانات وأسعار اللحوم ترتفع شيئاً فشيئاً ، حتى تجاوزت ما كانت عليه زمن الحرب بكثير ، كما ارتفعت أثمان حيوانات التربية الصغيرة ارتفاعا كبيراً ، مما يدل على اتجاه الأسعار إلى الارتفاع مستقبلا إذا ما تركت الأمور تسير على ما هى عليه الآن بدون علاج ناجع بحيث يقضى على الاسباب الحقيقية لهذه الأزمة .

ولا يفوتنى أن اشير هنا إلى أن من العوامل الأخرى التى كان لها أثرها فى مضاعفة هذه الأزمة ، ظهور مرض الطاعون البقرى الذى انتشر بين المواشى فى مصر خلال عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٦ فقضى على عدد كبير من الحيوانات ، وأصيب كثير من مربى

الحيوان نتيجة لذلك بخسائر كبيرة ، فأعجزهم ذلك عن تربية أعداد كبيرة من الحيوان كما زهد غيرهم فى الاستمرار فى مشروعات التربية .

الخلاصة :

يمكن أن نخلص مما سبق إلى أن أزمة اللحوم فى مصر ليست كما يعتقد البعض وليدة اليوم ، أو نتيجة من نتائج الحرب العالمية الأخيرة ، فهى سابقة على قيامها ، كما يتضح منه تمام الوضوح أن هذه الأزمة أمر طبيعى يرتبط أولا وقبل كل شىء بقانون العرض والطلب ، ولا دخل للافتعال والتلاعب التجارى فيه ، فهى وليدة نقص كمية اللحوم وحيواناتها بالبلاد بالنسبة للاستهلاك .

وسائل العلاج

وإذا اقتنعنا بهذه الحقيقة الواقعة بشأن أسباب الأزمة القائمة فى اللحوم كان واجبا علينا ان ننظر فى وضع سياسة ثابتة لعلاجها بالطرق الطبيعية .

وخير علاج هو ما يؤدى إلى توفير اللحوم بالبلاد من إنتاجها المحلى وحده بكميات كافية ، وبأسعار معقولة تكون فى متناول عامة الشعب ، على أن تكون فى الوقت ذاته مجزية لمربى الحيوان نفسه ، ومشجعة له على الاستمرار بل التوسع فى مشرعات الانتاج الحيوانى .

ولا أكون مغاليا إذا قلت إن واجب مصر أن تعمل ، لا لتصل إلى حد الاستكفاء الذاتى فحسب ، وإنما يجب أن تنقلب من بلاد مستوردة إلى بلاد مصدرة للمنتجات الحيوانية ، فإن هذا هو الأمر الطبيعى الذى يتفق ومركزها الزراعى .

ويمكن تلخيص وسائل العلاج المقترحة فى الآتى :

أولا — ذبح صغار الماشية والجاموس :

من المعروف أن القيمة الغذائية للحوم الماشية والجاموس البالغة من العمر نحو عامين أكبر من القيمة الغذائية للحوم الصغار من هذه الحيوانات إلا أن البعض يفضل لحوم صغار الماشية والجاموس لسهولة تناوله وسرعة طبيه وتجهيزه للطعام .

ولقد سبق للحكومة أن أصدرت تشريعا يحظر ذبح ذكور الأبقار قبل أن تكتمل من العمر سنتين ، وقدرت وزن العجول فى هذه السن بمقدار ٢٥٠ كيلوجراما ، وزنا

حياً على الأقل ، ثم انقصت هذا المعدل إلى ٢٣٠ كج ، وذلك لكى تكتنز باللحم والدهن ، ويزيد وزنها ، وترتفع نسبة تصافيها عند الذبح . وقد كان لهذا التشريع أثره الظاهر فى زيادة كمية اللحوم .

لذلك اقترح أن يسرى مثل هذا التشريع على عجول الجاموس أيضاً ، خصوصاً أنه قد تبين عمليا أن ذكور الجاموس المخصية والمسمنة لعمر عامين لا تقل لحومها جودة عن مثيلاتها فى البقر ، وقد تمتاز عنها . وفى حالة ذكور الجاموس البالغة من العمر عامين يشترط ألا يقل وزنها عن ٣٠٠ كجم نظراً لزيادة متوسط وزن الجاموس المصرى عن الأبقار المصرية .

ولكى نوضح مقدار الزيادة التى تطرأ على كمية اللحوم بمصر نتيجة لتنفيذ هذا الاقتراح نذكر أن ما ذبح من ذكور الجاموس فى المجازر العمومية بالقطر المصرى كان ٢٨٤٣٠٢ عجل فى عام ١٩٤٦ ثم ٢٨٢٧٤١ عجلا فى عام ١٩٤٧ ، ثم ٢٦٨٦٩٩ عجلا فى عام ١٩٤٨ ، ثم ٢٧٤٢٦٤ عجلا فى عام ١٩٤٩ ، أى بمتوسط سنوى قدره ٢٧٧٥٠٠ عجل . فإذا أضيف إلى ذلك ما يذبح خارج المجازر العمومية وفى بلاد الريف التى لا توجد بها مجازر عمومية ، ويقدر ذلك على وجه التقريب ومع التسامح بمقدار ربع ما يذبح فى القطر جميعه ، لكان متوسط عدد ما يذبح من عجول الجاموس الذكور سنويا بمصر لا يقل عن ٣٧٠٠٠٠ رأس .

وتذبح هذه العجول فى الوقت الحاضر صغيرة لا يتجاوز وزنها فى المتوسط ٥٠ - ٦٠ كجما وزنا حيا ، فيكون مقدار الزيادة الناتجة من تسمين كل عجل إلى وزن حده الأدنى ٣٠٠ كجم هو ما لا يقل عن ٢٥٠ كجما وزناحيا، وتكون الزيادة الكلية فى إنتاج اللحم فى مصر نتيجة لهذه العملية وحدها ما لا يقل عن ٥٠,٠٠٠ طن وزنا صافيا من اللحم ، وهو مقدار كبير ولا شك اذا علم أنه يساوى صافى ما ينتج من اللحم من ذبح ٢٠٠,٠٠٠ رأس من الماشية الكبيرة ، علاوة على أن لحوم هذه العجول المسمنة يعتبر من النوع الممتاز .

وفضلا عما ذكر فان اصدار مثل هذا التشريع الذى يحظر ذبح صغار الذكور من الجاموس سيقضى على شكوى طالما استعصى علاجها ، وهى ذبح إناث الجاموس

الرضيعة — ذبحا مستترا بجانب ذبح الذكور — بالرغم من وجود تشريع يمنع ذبح هذه الإناث قبل أن تنسل مرتين ، وذلك إبقاء عليها للاكثار من نسلها ، وحماية للثروة الحيوانية بالبلاد . وقد يعترض بأن إصدار هذا التشريع سينقص إنتاج البلاد من اللحم فى العامين التاليين لإصداره بمقدار نحو ١٠،٠٠٠ طن من اللحم الصافى فنبادر ونؤكد بأن اصدار مثل هذا التشريع بالنسبة لذكور الجاموس الصغيرة سيشجع القائمين بتربية وتسمين حيوانات اللحم الأخرى كالعجول البقرية والأغنام على الاكثار من اعداد قطعانهم أملا منهم فى زيادة الاقبال عليها عند حظر ذبح عجول الجاموس الصغيرة .

وربما كان اصدار مثل هـــذا التشريع دافعا للعناية بتربية الأغنام ، التى قلت العناية بتربيتها فى السنين الأخيرة ونقص عـــددها بالبلاد ، وذلك لأنه إذا منع ذبح عجول الماشية والجاموس الصغيرة فلن يكون هناك مصدر للحم الرخو السريع الطهى سوى ذكور الأغنام الصغيرة التى سيزداد الإقبال على لحومها إذ ذاك .

وبجانب هذا العمل يجب أن تعود الحكومة إلى رفع الحد الأدنى لوزن العجول البقرية المسموح بذبحها من ٢٣٠ كجم الى ٢٥٠ كجم وزنا حيا على الأقل . وبذلك يزيد ناتج اللحوم بالبلاد بنحو ٤٠٠٠ طن من اللحم الصافى على الأقل سنوياً على أساس أن متوسط عدد ما ذبح من هذه العجول فى العامين الأخيرين بالمجازر العمومية هو نحو ٢٦٠ ألف رأس بخلاف ما ذبح خارج المجازر العمومية وفى البلاد والقرى التى لا توجد بها مجازر عمومية ، وهذه يمكن تقديرها على وجه التقريب بنحو ثلث ما يذبح بالمجازر العمومية بالمدن .

وبهذه الطريقة يمكن علاج النقص المتوقع فى إنتاج اللحوم فى العامين الأولين لتنفيذ الاقتراح السابق بحظر ذبح عجول الجاموس الرضيعة . ولا أكون مبالغاً إذا ذكرت أنه قد يكون من الأفضل أن يرفع الحد الأدنى لوزن العجول البقرية التى يسمح بذبحها الى ٢٧٥ كجم وزنا حيا على الأقل ، فيستفيد مربو الحيوان وتستفيد البلاد بزيادة كمية الناتج من اللحوم سنوياً .

ولا أعتقد أنه يمكن لأى منصف أن يقول إن ميزة اباحة ذبح عجول الجاموس

الرضيعة لتوفير لحم رخو سريع الطهى يمكن أن يقارن بأى حال من الأحوال بالفوائد الكثيرة التى تعود على البلاد نتيجة للأخذ باقتراح حظر ذبح هذه العجول قبل بلوغ وزنها ٣٩٠ كجما وزنا حيا . وماذا يضيرها أن تأخذ بهذا الاقتراح حتى تتوفر اللحوم وينتظم انتاجها بقدر كاف فنعود بعد ذلك — إذا استدعى الأمر وسمحت الأحوال — إلى إباحة ذبح العجول الذكور الصغيرة .

ثانيا — استيراد اللحوم وحيوانات اللحم من الخارج :

يعتقد الكثيرون أن سبب أزمة اللحوم بمصر فى السنين الأخيرة راجع إلى نقص عدد وكمية المستورد من اللحوم وحيواناتها من الخارج عما كان عليه قبل الحرب الأخيرة . ولكى نصل إلى معرفة نصيب هذا الزعم من الصحة أو الخطأ رأيت أن أوضح فى الجدول الآتى متوسط عدد حيوانات اللحم المستوردة فى العامين الأخيرين « ١٩٤٨ و ١٩٤٩ » مقارناً بمتوسط مثيلاتها المستوردة فى العامين السابقين على الحرب العالمية الأخيرة « ١٩٣٨ — ١٩٣٩ » :

نوع الحيوان	عدد الحيوانات المستوردة فى عام						نسبة الزيادة فى السنتين الاخيرتين
	١٩٣٨	١٩٣٩	المتوسط	١٩٤٨	١٩٤٩	المتوسط	
أبقار	٨٣٦٥	١١٣٥٤	٩٨٦٠	٢٧١٩٩	٣٣٠٤٢	٣١١٢١	+ ٢١٥٫٦ ٪
جمال	٢٩٠٧٢	١٩٠٥٢	٢٤٠٦٣	٤٤١٨٥	٣٨٢٣٦	٤١٢١١	+ ٧١٫٣ ٪
أغنام وماعز	٩٢٢٨٢	٥٣٧٠٤	٧٢٩٩٣	١١٣٦٦١	١٦٧٨٤٧	١٤٠٧٥٤	+ ٩٢٫٨ ٪

من هذه المقارنة يتضح جيداً أن عدد حيوانات اللحم المستوردة فى السنين الأخيرة يبلغ أضعاف ما كان يستورد قبل الحرب العالمية الأخيرة ، وبالرغم من ذلك فإن أزمة اللحوم تزداد شدة ؛ الأمر الذى يقطع بأن الاستيراد لم يكن السبب ولا يمكن أن يكون بأى حال من الأحوال علاجاً كاملا وقاطعاً بصفة دائمة لهذه الأزمة ، خصوصاً فى الوقت الحاضر الذى لا يقتصر فيه النقص فى إنتاج اللحوم على مصر وحدها ، وإنما هو نقص عالمى كما ذكرت من قبل .

غير أن الاستيراد يعتبر ولاشك عاملا من عوامل تخفيف حدة الأزمة فقط . ولذلك ننصح بألا تحصر الحكومة والشعب جهودهما فى الاستيراد وحده لحل هذه الازمة المستحكمة ، كما هو حادث فى الفترة الاخيرة ، لأن ذلك قد يأتى بعكس النتيجة المرغوبة ، ويجب أن يراعى جيداً فى مثل موقفنا الحاضر ألا يقلل الاستيراد من اهتمامنا الواجب بزيادة الانتاج المحلى لهذه المادة الغذائية الضرورية بأى حال من الأحوال . كما يجب ألا تقدم الحكومة لعملية الاستيراد من الاعانات إلا القدر الذى يخفض ثمن اللحوم المستوردة إلى سعر مثيلاتها من الانتاج المحلى فقط ، فسياستنا فى هذا السبيل يجب أن تتجه أولا وقبل كل شىء الى مضاعفة الانتاج ، وعندذلك ستنخفض الاسعار من تلقاء نفسها نتيجة لزيادة العرض . والحذر كل الحذر من محاولة الضغط على المنتجين لخفض الاسعار برغم النقص الملحوظ فى حيوانات اللحم ، خصوصاً عن طريق اعانة اللحوم المستوردة للوصول بسعرها إلى أقل من السعر المحلى كما حدث فى العام الماضى ، فيؤسفنى أن أقرر أن تلك السياسة جاءت بنتائج عكسية تماما ، كما كانت سبباً فى انصراف كثير من المربين عن تربية وتسمين حيوانات اللحم ، خشية الخسارة . وكان من نتيجة ذلك مضاعفة الأزمة هذا العام ولم يكن من الممكن أن تأتى السياسة التى اتبعتها الحكومة فى العام الماضى بالفائدة المرجوة منها ، لأن أزمة اللحوم لم تترتب على الاختزان وحجز السلعة عن التداول ، ولكنها فى الواقع نتيجة نقص حقيقى فى الإنتاج بالنسبة للاستهلاك . ولا يمكن علاج مثل هذه الحالة إلا بالعمل الصادق على زيادة الانتاج أولا وقبل كل شى .

ولكى نستفيد من الاستيراد إلى أقصى حد مستطاع ، أقترح على الحكومة ألا تصرح بذبح الحيوانات المستوردة عقب وصولها الى البلاد مباشرة ، بل يتحتم ابقاؤها مدة لا تقل عن شهرين ، يجرى أثناءها تسمين هذه الحيوانات . وقد تحقق عملياً أن اتباع هذه الطريقة يوصل الى فائدتين على الاقل هما :

١ — عملية التسمين التى تؤدى إلى زيادة وزن الحيوانات ، وبذلك تزيد كمية اللحم الناتجة من ذبح الحيوانات المستوردة المسمنة .

٢ — تصل الحيوانات المستوردة عادة إلى البلاد وهى مجهدة وضعيفة ، نتيجة

السفر الطويل وسوء التغذية أثناء فترة السفر على الأقل ، فحجزها فترة للراحة مع العناية بتغذيتها لتسمينها ، يساعد على تحسين صفات لحومها .

ويجب أن تسهل الحكومة استيراد الحيوانات من الخارج ، وأن تشجع كل من يرغب من التجار فى الاستيراد ، حتى ينعدم الاحتكار والتحكم فى الأسعار ، ويظهر بينهم التنافس عند البيع فيؤدى ذلك إلى خفض الاسعار .

ثالثا — التسليف لمشروعات الانتاج الحيوانى :

يتلخص المشروع المقترح للتسليف على مشروعات الانتاج الحيوانى فى ضرورة قيام الحكومة بالاشتراك مع بنك التسليف الزراعى التعاونى أو غيره بتقديم سلفيات لمربى الحيوان ، تشجيعاً لهم على التوسع فى مشروعاتهم . وبذلك يتضاعف محصول البلاد من المنتجات الحيوانية المختلفة ، ومن بينها اللحم .

ويمكن ضمان السلفيات التى تقدم فى هذا السبيل بأى ضمان مالى أو عقارى أو سواه ، مما يمكن علاجه بسهولة إذا ما اتجهت نية الحكومة للأخذ بهذه الوسيلة . وقد يكون من الغريب أن تقدم السلفيات للقطن والأرز وغيرهما من المحاصيل الزراعية الأخرى التى تفيض عن حاجة الاستهلاك المحلى وتصدر للخارج . وفى الوقت ذاته لا تقوم بتقديم السلفيات للإنتاج الحيوانى الذى تشعر البلاد بنقص كبير فيه .

ويمكن للحكومة أن تجرب هذه العملية مبدئيا فى حدود مليون جنيه مثلا للتسليف على عملية تربية وتسمين العجول الكبيرة لإنتاج اللحم بمعدل نحو عشرة جنيهات للرأس الواحدة ، وبذلك تضمن مساهمة المصريين بقسط وافر فى تكاليف العملية ، وعلى هذا المعدل يمكن إنتاج نحو ١٢٠٠٠٠ طن من اللحم على الأقل .

وتستغرق هذه العملية فى العادة من ٨ — ٩ أشهر أو مدة أقصاها سنة ، وبذلك يمكن للحكومة بعد هذه الفترة القصيرة أن تحدد موقفها من هذه العملية من جميع النواحى ، كما أن هذه العملية تساعد على توفير كمية لا بأس بها من اللحوم المرغوبة .

ومن الانصاف أن أذكر أنه سبق منذ عدة سنوات ، أن وضعت ادارة التعاون بوزارة الشئون الاجتماعية بالاشتراك مع بنك التسليف الزراعى إذ ذاك ، نظاما للتسليف على تربية عجول اللحم ، وبالرغم من أن الفكرة فى حد ذاتها صائبة ، إلا أنها

قصرت التسليف على الجمعيات التعاونية دون سواها ، فضلا عن أن النظام الذى وضع لتنفيذها جاء مقيدا بقيود وأوضاع جعلتها عديمة الجدوى .

ولما كانت الحكومة جادة على ما يبدو فى الوصول إلى حل صادق لأزمة اللحوم فإننا نعتقد أن التسليف لمشروعات الانتاج الحيوانى يغرى المربين على زيادة عدد أفراد قطعانهم ، ويسمح لأكبر عدد ممكن من المزارعين ـ صغارهم وكبارهم ـ بالاستفادة والمساهمة فى هذا المشروع .

رابعاً ـــ توفير الأعلاف وخفض أسعارها :

من المسلم به أن خفض تكاليف تغذية الحيوان يعمل بدون شك على خفض أسعار الانتاج الحيواني . ولخفض أسعار الأعلاف الحيوانية نقترح على الحكومة أن تمنع تصدير مواد العلف للخارج ، اذ تقدر احتياجات الحيوانات المصرية ـ برغم نقص عددها الحالى ، وفى حالة اعتمادها على المخلفات الصناعية الصالحة لتغذية الحيوان ـ بأكثر من مليون ونصف مليون من الأطنان من كسب بذرة القطن ، ومثل هذا القدر أو أكثر من رجيع الأرز الجيد ، هذا بخلاف مواد العلف الأخرى . والأمر الذى لا شك فيه أن انتاج مصر من كل من هذه المواد لا يزال دون القدر اللازم بكثير جداً .

وفى حالة تخلف مواد علف أولية بمصر ، بالرغم من العمل الجدى وبجميع الوسائل على استيعاب جميع الناتج منها فى الاستهلاك المحلى ؛ فإنه يجب ألا يصرح بتصدير هذه المواد الاولية المتخلفة إلى خارج البلاد إلا على هيئة أعلاف صناعية مجهزة على أسس فنية حديثة ، فيزيد بذلك الدخل من تصدير مواد مصنوعة عنه فى حالة تصدير المواد الأولية بالطبع .

ومن الثابت أن تحضير العلائق الحيوانية لكى توتى أقصى انتاج حيوانى ممكن بأقل التكاليف ، عملية ترتكز على علوم فنية واقتصادية كبيرة ، ولا يتيسر للمربى العادى القيام بها على الوجه الأكمل . لذلك يجب على الحكومة أن تشجع وتعضد الشركات والهيئات الفنية القائمة بهذه الصناعة على الأساليب الحديثة ، وأن تسن التشريعات الضرورية لتنظيمها وحمايتها .

ويتحتم فى الوقت ذاته العمل على تخفيض أسعار الكسب بأنواعه ورجيع الأرز والردة وغيرها من مواد العلف الأولية ، فهى مخلفات صناعية ثانوية ، لن تتأثر الصناعات الأساسية المتخلفة عنها تأثيراً يذكر بتخفيض أسعار مخلفاتها الثانوية ، خصوصاً أن أسعار هذه المخلفات فى الوقت الحاضر مرتفعة عما كانت عليه زمن الحرب بوجه عام ، وأنها تزداد ارتفاعاً كلما صرحت الحكومة بتصدير شىء منها .

ومن النتائج التى تترتب على تخفيض أسعار مواد العلف الصناعية ما يأتى :

١ — زيادة الاقبال على استعمال المخلفات الصناعية الرخيصة الثمن فى تغذية الحيوان وتحويلها الى منتجات حيوانية مفيدة بسعر منخفض .

٢ — انقاص المال المستخدم فى شراء الأعلاف بتخفيض أسعارها ، فيمكن استخدام ما يتوفر من ثمن الأعلاف فى شراء عدد أكبر من حيوانات التربية .

٣ — تشجيع المربين على الاحتفاظ بحيواناتهم فترة بعد نهاية موسم البرسيم ، وتسمينها على العلف الصناعى الرخيص الثمن ، لتفادى هبوط أسعار الحيوانات فى نهاية موسم البرسيم كالمعتاد . فيساعد ذلك على تنظيم عملية العرض والطلب ، وبالتالى تتوازن الأسعار على مدار السنة ، كما أن الاحتفاظ بالحيوانات فترة بعد موسم البرسيم وتسمينها يساعد على توفير قدر أكبر من اللحوم .

٤ — تشجيع المربين على التبكير فى شراء عجول التربية الصغيرة بأسعار معقولة قبل أن يزداد عليها الطلب وترتفع أسعارها كالمعتاد فى بداية موسم البرسيم .

ويمكن القول باختصار بأن توفير أعلاف اقتصادية للحيوانات فى غير موسم البرسيم ، يعمل على تنظيم عمليات تربية الحيوان ، ويضمن استمرارها فى دورات متتالية على مدار السنة ، وينظم تسويقها ، ويساعد على زيادة عدد حيوانات التربية .

هذا بالنسبة للأعلاف الصناعية ، أما بالنسبة للعلف الأخضر خصوصاً البرسيم فإنه يتحتم تخفيض تكاليف إنتاجه ومراقبة أسعار التقاوى ، فإن ارتفاع أسعارها كثيراً ما كان سبباً فى إنقاص مساحات زراعة البرسيم ، ويتبع ذلك بالطبع نقص عدد حيوانات التربية ، إذ اعتاد الفلاح المصرى ألا يربى من الحيوانات إلا بالقدر الذى تسمح به مساحة البرسيم المنزرع فى أرضه .

خامسا — تخفيض أجور النقل ورسوم المذابح والرسوم الجمركية :

يجب العمل على تخفيض أجور نقل الحيوانات بالسكك الحديدية وغيرها وكذلك مواد العلف حيث أنه من الملاحظ فى الوقت الحاضر ارتفاع تكاليف النقل عن القدر الواجب بكثير . وكذلك يجب تفضيل الحيوانات والأعلاف فى سرعة الشحن ، شأنها شأن مواد التموين الأخرى .

كما يستحسن إلغاء رسوم الذبح بالمجازر العمومية ، مع تشديد الرقابة والعقوبات على المخالفين للوائح والقوانين الخاصة بالذبح ، ومكافأة القائمين على تنفيذ هذه الرقابة عن كل حالة تضبط .

وبالنسبة للحيوانات المستوردة من الخارج يجب تسهيل الاجراءات الخاصة بها والغاء الرسوم الجمركية ورسوم الحجر البيطرى وغيرها .

سادساً — العناية بالصحة الحيوانية:

تصاب الحيوانات فى مصر بكثير من الأمراض والأوبئة التى تفتك بأعداد كبيرة منها ، أو تضعف إنتاجها ، فينقص محصول البلاد من هذه الانتاجات نقصا كبيراً . ومهما تجاوزنا فى تقدير الخسارة فإنه لا يمكن تقديرها بأقل من ثلث الانتاج الواجب ، وهى خسارة فادحة ولا شك .

فإذا أمكن أن تقوم الحكومة بواجبها فى هذا السبيل كاملا ، فتضع النظم الدقيقة الكفيلة بمحاربة المرض بين الحيوانات ، ومقاومة آفاتها بالوسائل الجبرية ، وإنشاء مستشفيات بيطرية مركزية لإسعاف ما يمرض منها بالعلاج ؛ لكان فى ذلك ما يطمئن مربى الحيوان ويضاعف من إقبالهم على مشروعات الانتاج الحيوانى ، فتتضاعف ثروة البلاد الحيوانية .

سابعا — التحسين الوراثى للحيوانات المصرية :

من الصفات المعروفة عن الحيوانات المصرية بصفة عامة ، انها أقل انتاجاً من مثيلاتها الأوربية والأمريكية كمية ونوعاً . فمن ناحية انتاج اللحم مثلا نجد أن الحيوانات المصرية بطيئة النمو نسبياً ، وقابليتها للتسمين متوسطة ، وصنف لحومها متوسط الجودة . وترجع هذه الحالة الى صفات وراثية يحتاج تحسينها الى جهود متصلة

ووقت قد يطول . وليس فى هذا البحث مجال لذكر تفاصيل هذه المسألة . ويقع عبء علاج هذه الناحية على الهيئات العلمية والفنية كوزارة الزراعة والجمعيات الزراعية وغيرها التى يحتم عليها الواجب أن تعمل بجد وتكاتف لرفع مستوى انتاج الحيوانات المصرية وتحسين صفاتها الوراثية .

كلمة ختامية

لاشك عندى أنه إذا اتبعت وسائل العلاج المبينة فى هذا البحث — وبعض هذه الأساليب تشريعى أو اقتصادى ، وبعضها الآخر علمي وفنى ، فإنه يمكن ولاشك أن نصل ببلادنا إلى الغاية المنشودة فى علاج أزمة اللحوم وتوفير المنتجات الحيوانية الأخرى بالبلاد فى أقصر وقت مستطاع .

ولا يفوتنى أن أشير فى هذا المقام بكل اختصار إلى آثار ونتائج على جانب كبير من الأهمية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للبلاد ، وهى نتائج وآثار مترتبة على الأخذ بمقترحاتى السابقة ، ومن ذلك ما يأتى :

١ — الاكثار من المنتجات الحيوانية وتوفرها يخفض أسعارها فتصبح فى متناول طبقات الشعب عامة مما يعمل على رفع المستوى الصحى العام .

٢ — يترتب على زيادة عدد الحيوانات فى مصر ، انتاج كميات كبيرة من الأسمدة العضوية التى تفتقر اليها الأراضى المصرية لكى تستعيد خصوبتها التى ضعفت فى العهد الأخير ، فنقص انتاجها من المحاصيل بسبب اجهاد التربة وعدم وجود ما يكفى من السماد العضوى لتعويض النقص ، كما يتوفر بانتاج هذا السماد جزء كبير مما تدفعه البلاد سنويا فى شراء الأسمدة الكيماوية ، التى سينقص الاحتياج اليها كثيراً .

٣ — التوسع فى مشروعات تربية الحيوان سيعمل على تشغيل كثير من العمال كما أنه سيعمل على استغلال أوقات الفراغ فى حياة الفلاح المصرى فيما يعود عليه بدخل لا بأس به ، فيرتفع مستوى معيشته . هذا فضلا عن أثر هذه المشروعات فى زيادة الدخل القومى للبلاد .

وأخيراً أرجو أن أكون قد وفقت فى بحثى هذا لوضع أسس سليمة لعلاج أزمة اللحوم فى مصر ، كما أرجو أن يكون أساساً لعلاج النقص فى المنتجات الحيوانية الأخرى والله ولى التوفيق .